

تحرك عاجل

إضراب بعض المسجونين من رموز المعارضة عن الطعام

في 26 سبتمبر/أيلول، أعلن المعارض السياسي البارز جوهـر بن مبارك إضراباً عن الطعام احتجاجاً على احتجازه الجائر في قضية تآمر ملفقة. وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول، أعلن خمسة متهمين آخرين محتجزين على ذمة القضية نفسها إضرابهم عن الطعام أيضاً؛ وهم: خيام التركي وعصام الشابي وغازي الشواشي ورضا بلحاج وعبد الحميد جلاصي. أما الناشطون السياسيون شيماء عيسى ولزهر العكرمي – اللذين أمضيا قرابة خمسة أشهر رهن الاحتجاز التعسفي في القضية نفسها – فقد مُنعا من السفر بصورة تعسفية ومن "الظهور في الأماكن العامة"، وذلك وبالرغم من الإفراج عنهما في جويلية/تموز 2023. ويحقق القطب القضائي لمكافحة الإرهاب مع المتهمين الثمانية جميعاً بتهمة محاولة "تبديل هيئة الدولة"، وهي جريمة يعاقب عليها القانون التونسي بالإعدام بموجب الفصل 72 من المجلة الجزائية التونسية. إننا نحث السلطات التونسية على الإفراج الفوري عن المحتجزين منهم، وإسقاط التهم الموجهة إليهم، ورفع القيود التعسفية المفروضة على شيماء عيسى ولزهر العكرمي.

بادروا بالتحرك: يُرجى كتابة مناشدة بتعبيركم الخاص أو استخدام نموذج الرسالة أدناه.

رئيس الجمهورية قيس سعيد

طريق حلق الوادي، الموقع الأثري بقرطاج، تونس

البريد الإلكتروني: contact@carthage.tn

تويتر: @TnPresidency

فخامة الرئيس قيس سعيد،

تحية طيبة وبعد...

نكتب إليكم للإعراب عن بالغ قلقنا بشأن استمرار احتجاز شخصيات المعارضة جوهـر بن مبارك، وخيام التركي، وعصام الشابي، وغازي الشواشي، ورضا بلحاج، وعبد الحميد جلاصي. أما شيماء عيسى ولزهر العكرمي، فبالرغم من الإفراج عنهما في جويلية/تموز، إلا أنهما لا يزالان خاضعين للتحقيق، ويواجهان قيوداً جائرة عقاباً لهما على نشاطهما السياسي. ويرجع استمرار التحقيق مع الأفراد الثمانية إلى ممارستهم حقوقهم في حرية التعبير، وحرية التجمع السلمي، وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها؛ وكلها حقوق يكفلها القانون الدولي لحقوق الإنسان الملزم لتونس.

وفي 26 سبتمبر/أيلول، نشر المحامون المدافعون عن جوهـر بن مبارك [بياناً](#) على وسائل التواصل الاجتماعي يعلنون فيه إضرابه عن الطعام. وبدأ المتهم إضراباً عن الطعام في اليوم نفسه احتجاجاً على احتجازه ومقاضاته ظلماً. وأعلن جوهـر بن مبارك أنه لن يقطع هذا الإضراب إلا بعد الإفراج عنه وعن سائر المتهمين في القضية ذاتها. وفي 2 أكتوبر/تشرين الأول، شارك في الإضراب عن الطعام لنفس السبب خمسة متهمين آخرين معه في القضية نفسها، وهم: خيام التركي، وعصام الشابي، وغازي الشواشي، ورضا بلحاج، وعبد الحميد جلاصي.

وفي 13 جويلية/تموز، أفرج بشروط عن اثنين من الشخصيات السياسية الخاضعة للتحقيق في القضية نفسها، وهما شيماء عيسى ولزهر العكرمي، بعد أن أمضيا زهاء خمسة أشهر رهن الاحتجاز التعسفي. وفي 14 جويلية/تموز، منعتهما السلطات من السفر إلى الخارج، ومن "الظهور في الأماكن العامة". ومن المقرر أن تمثل شيماء عيسى أمام محكمة عسكرية في 14 نوفمبر/تشرين الثاني، متهمة في قضية منفصلة بموجب الفصل 24 من المرسوم المتشدد المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، وهو المرسوم عدد 54 لسنة 2022، وذلك بسبب ملاحظات أدلت بها أثناء مقابلة إذاعية في 22 ديسمبر/كانون الأول 2022، انتقدت فيها السلطات. وإذا قُدمت شيماء عيسى للمحاكمة وصدر حكم بإدانتها، قد تواجه عقوبة السجن لمدة تصل إلى 10 سنوات بموجب المرسوم المذكور.

نحث فخامتكم على الإفراج فوراً عن جوهر بن مبارك، وخيام التركي، وعصام الشابي، وغازي الشواشي، ورضا بلحاج، وعبد الحميد جلاصي، ورفع القيود المفروضة على شيماء عيسى ولزهر العكرمي، وإسقاط جميع التهم الموجهة إليهم لأنها لا تستند سوى إلى ممارستهم حقوقهم الإنسانية أو معارضتهم السلمية. وريثما يتم الإفراج عن المحتجزين منهم، نحثكم على ضمان إتاحة الرعاية الصحية الكافية لهم، تماشيًا مع آداب مهنة الطب، بما في ذلك مراعاة مبادئ السرية والاستقلالية والموافقة المستنيرة. وفضلاً عن ذلك، نهييكم بكم التوقف عن اعتقال المنتقدين على خلفية ممارستهم السلمية لحقهم في حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات أو الانضمام إليها.

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

معلومات إضافية

منذ فيفري/شباط 2023، فتحت السلطات التونسية تحقيقات جنائية مع ما لا يقل عن 40 شخصًا بتهمة التآمر التي لا تستند لأي أساس. وقد وثقت منظمة العفو الدولية حالات ثمانية من هؤلاء المحتجزين حاليًا في إطار هذه التحقيقات، ومن بينهم السياسي خيام التركي، الذي اعتُقل في 11 فيفري/شباط 2023؛ والسياسي والمعارض عبد الحميد جلاصي، الذي اعتُقل في 12 فيفري/شباط 2023؛ والناشط المعارض عصام الشابي الذي اعتُقل في 22 فيفري/شباط 2023؛ والناشط المعارض جوهر بن مبارك الذي اعتُقل في 24 فيفري/شباط 2023؛ وأخيرًا المحاميّين غازي الشواشي ورضا بلحاج اللذين اعتُقلا في 25 فيفري/شباط 2023. أما المعارضة السياسية البارزة شيماء عيسى التي اعتُقلت في 22 فيفري/شباط 2023، والمعارض لزهر العكرمي الذي اعتُقل في 13 فيفري/شباط 2023، فقد أفرج عنهما بشروط في 13 جويلية/تموز 2023، بعد أن أمضيا نحو خمسة أشهر رهن الاحتجاز التعسفي. ويجري التحقيق مع الثمانية جميعًا بتهمة التآمر الملققة بموجب 10 فصول من المجلة الجزائية التونسية، من بينها الفصل 72، الذي ينصُّ على فرض عقوبة الإعدام على من يحاول "تبديل هيئة الدولة". كما يواجه المتهمون عدة تهم بموجب قانون مكافحة الإرهاب الصادر عام 2015، بما في ذلك الفصل 32 من

القانون، الذي ينصُّ على فرض عقوبة السجن لمدة تصل إلى 20 سنة على "مكوّني التنظيمات أو الوفاقات [الإرهابية]". وترى منظمة العفو الدولية أن التهم الموجهة إليهم والتحقيقات المتعلقة بها لا تستند لأي أساس. وقد استجوبت السلطات المتهمين عن علاقتهم ببعضهم البعض، وبدبلوماسيين أجانب، وبشأن اجتماعات شاركوا فيها معًا، وكذلك بشأن مضمون بعض المواد التي صادرها أفراد الشرطة أثناء اعتقال المتهمين، بما في ذلك ملاحظات شخصية ورسائل على الواتساب. ولم تُعرض على المتهمين أي أدلة تثبت ارتكابهم لجرائم معترف بها بموجب القانون الدولي.

ورفض القاضي ومحكمة الاستئناف في تونس العاصمة أول الأمر مطلب المحامين بالإفراج عن موكلهم الثمانية من الحبس الاحتياطي. ولكن المحكمة أفرجت في جويلية/تموز عن شيماء عيسى ولزهر العكرمي، ومنعتهما من السفر إلى الخارج ومن "الظهور في الأماكن العامة". أما الستة الآخرون المتهمون في القضية فقد أمرت المحكمة بتمديد حبسهم الاحتياطي متذرعةً بضرورة "الحفاظ على سلامة سير التحقيقات". وفي 21 سبتمبر/أيلول 2023، رفضت محكمة الاستئناف في تونس طلب الإفراج عن المتهمين المحتجزين الستة في قضية التآمر، وهم: جوهر بن مبارك، وخيام التركي، وعصام الشابي، وغازي الشواشي، ورضا بلجاج، وعبد الحميد جلاصي.

وفي سبتمبر/أيلول 2023، بدأت السلطات التونسية الملاحقة القضائية للمحامين دليله مصدق بن مبارك وإسلام حمزة، وهما من أعضاء هيئة الدفاع عن المتهمين، بسبب تصريحات علنية أدلتا بها أثناء مقابلات إذاعية. وتخضع المحاميتان للتحقيق بتهمة "نشر أخبار كاذبة" بموجب المرسوم القمعي المتعلق بمكافحة الجرائم المتصلة بأنظمة المعلومات والاتصال، وهو المرسوم عدد 54 لسنة 2022.

وفي 14 فيفري/شباط 2023، أعرب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، فولكر تورك، عن قلقه بشأن موجة الاعتقالات الأخيرة التي استهدفت شخصيات من المجتمع المدني وآخرين يفترض أنهم من المعارضين، وكذلك بشأن اعتداءات السلطات التونسية المستمرة على القضاء. وأشار متحدث باسم المفوض السامي بشكل خاص إلى الإجراءات الجنائية ضد "من يُفترض أنهم معارضون" واتهامهم "بالتآمر على أمن الدولة". ودعا المفوض السامي السلطات التونسية إلى "احترام الإجراءات القانونية ومعايير المحاكمة العادلة في جميع الإجراءات القضائية، والإفراج الفوري عن جميع المعتقلين تعسفياً، بمن فيهم أي شخص مُحتجز بسبب ممارسته لحقوقه في حرية الرأي أو التعبير". وفي 22 فيفري/شباط 2023، أعلن الرئيس سعيد أن كل "من يتجرأ على تبرئة" من وصفهم بأنهم "مجموعة من المجرمين" فهو "شريك لهم". وجاء هذا التصريح، مقترناً بقرار الرئيس بفصل 57 قاضياً من عملهم فصلاً تعسفياً في عام 2022، ليساهم في إشاعة مناخ متنامٍ من ترهيب القضاء.

وكان الرئيس سعيد قد استولى على صلاحيات الطوارئ في البلاد في 25 جويلية/تموز 2021، قائلاً إنها ممنوحة له بموجب الدستور التونسي لعام 2014. ومنذ استيلائه على السلطة، أمر الرئيس سعيد بحل البرلمان التونسي السابق، وأصدر مراسيم تهدد حرية التعبير، وأشرف على صياغة دستور جديد للبلاد، وسعى لتعزيز نفوذه على القضاء. وفي 1 جوان/حزيران 2022، أصدر الرئيس سعيد قراراً تعسفياً بعزل 57 قاضياً متهمًا إياهم بسوء السلوك، بما في ذلك التقاعس عن التحقيق في القضايا المتعلقة بالإرهاب، والزنا، والمشاركة في جلسات خمرية. ورفضت وزارة العدل الامتثال لقرار من المحكمة الإدارية التونسية يقضي بإعادة 49 من القضاة الذين عُزلوا من مناصبهم.

ومنذ 25 جويلية/تموز 2021، فتحت السلطات التونسية تحقيقات جنائية مع ما لا يقل عن 74 من شخصيات المعارضة وغيرهم من الأعداء المقترضين للرئيس، من بينهم ما لا يقل عن 44 شخصاً اتُّهموا بجرائم تتعلق بممارستهم حقوقهم الإنسانية.

لغة المخاطبة المفضلة: العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية

يمكنكم أيضًا استخدام لغتكم الأم.

يُرجى المبادرة بالتحرك في أسرع وقت ممكن حتى: 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023

ويُرجى مراجعة مكتب منظمة العفو الدولية في بلدكم، إذا رغبتكم في إرسال المناشدات بعد الموعد النهائي المذكور.

الأسماء وصيغ الإشارة المفضلة: شيماء عيسى (صيغ المؤنث)؛ ولزهر العكرمي، وجوهر بن مبارك، وخيام التركي، وعصام الشابي، وغازي الشواشي، ورضا بلحاج، وعبد الحميد جلاصي (صيغ الذكر لهم جميعًا).

رابط التحرك العاجل السابق:

<https://www.amnesty.org/ar/documents/mde30/6815/2023/ar>